٢٠٦، السنة السادسة، ٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٦٢) بخصوص عملية مصادرة الاراضي، انظر Nazzal, Nafez; "Land Tenure, the Settlement and Peace", in Emile A. Nakhleh (Ed.), *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza*, Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy, 1980, pp. 113 - 124.

وكذلك احسان نزار عطية (اعداد واشراف)، **مصادرة الاراضي في المناطق العربية المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣.

(٦٣) نظراً لأن المصادر الاساسية للماء في الضفة والقطاع بصفة خاصة، وفي فلسطين بصفة عامة، تكمن في المياه الجوفية، فان للماء أهمية تماثل أهمية الارض، بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي، وللاطلاع على عملية التحكم في مصادر المياه في الارض المحتلة، انظر «سياسة اسرائيل بشأن موارد المياه في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ٤٥، السنة الخامسة، أيلول/تشرين الاول (سبتمبر /اكتوبر) ١٩٨٣، ص ٤٤ ـ ٥٢.

(٦٤) أبو حجلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦.

(٦٥) Toma and Drabkin, ***op. cit.***, p. 60.

(٦٦) هذه الاراضي تسمى الاراضي الاميرية، وهي مساحات من الارض كانت تحت اشراف الحكومة الاردنية والادارة المصرية، ومن قبل ذلك المندوب السامي البريطاني. وتعتبر ملكيتها عامة للمواطنين، حيث كانوا يستخدمونها كمراع ومحاجر ومحتطب. وقد صادرتها سلطات الاحتلال باعتبار انها وريثة الحكم العربي، انظر عطية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦ ـ ٨٤.

(٦٧) حسب الدراسة التي اشرف عليها ميرون بنبنستي وقامت بها مجموعة علمية عربية ـ يهودية مشتركة، والتي تعرف بتقرير بنبنستي، فان اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية أصبح واقعاً تحت السيطرة القانونية المباشرة، أو غير المباشرة، لسلطات الاحتلال الاسرائيلي. انظر ملخصاً للتقرير في **الاهرام** (القاهرة)، ١٧/٤/١٩٨٥. اما بخصوص قطاع غزة، والذي لا تزيد مساحته على ٣٢٦ كيلومتراً مربعاً، ويسكنه أكثر من نصف مليون نسمة، فقد استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اكثر من ٤٠ بالمئة من مساحة اراضيه. أورد هذه النسبة فايز ابو رحمة، في مقابلة صحفية، **البيادر السياسي**، العدد ١٧٣، السنة الخامسة، ١٩/١٠/١٩٨٥، ص ١٧.

(٦٨) د. نبيل شعث، «فلسطين الغد» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢، أيار (مايو)، ١٩٧١، ص ٢٠.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل، راجع هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٠. وعلى سبيل المثال، فان الضفة الغربية وقطاع غزة يستوردان ما يعادل ٨٩,٦ بالمئة من اجمالي وارداتهما من اسرائيل ويصدران ما يعادل ٧٩,٦ بالمئة من صادراتهما إلى اسرائيل، راجع، د. فؤاد حمدي بسيسو، «الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية»، **شؤون عربية**، العدد ٤٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٧٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ١٠٠.

(٧١) د. عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٧٢) جمال موسى، **وقائع ومعطيات حول الاستغلال الكولينيالي الاسرائيلي ضد العمال العرب في المناطق المحتلة**، بلا مكان نشر: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٦. ومما يذكر ان الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية لحجم العماله العربية في اسرائيل يشوبها نقص كبير، حيث انها تغفل عن العمال الذين يذهبون للعمل بصورة غير رسمية، ويقدر هؤلاء بحوالى من ٢٠ ـ ٢٥ الف عامل.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٧٤) د. عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(٧٥) هناك مناطق ربطت كلية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، منذ فترة مبكرة من الاحتلال، مثل قطاع غزة وطولكرم والخليل وقلقيلية؛ كما ربطت بقية المناطق، بصورة أو بأخرى. فشركة كهرباء القدس، وهي شركة عربية، موجودة قبل الاحتلال، ويشمل امتيازها القدس ورام الله والبيره وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا واريحا، والقرى المجاورة لها، تبلغ كمية الكهرباء التي تشتريها من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية حوالى ٧٥ بالمئة من طاقتها. انظر رايق كامل، «نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي**، السنة السادسة، العدد ٤٩، ايار / حزيران